الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

161213 091213 13-57289 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

مقدمة

نحن، جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، نُقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للوصول إلى الملايين عن طريق الدراسة الاستقصائية العالمية المعنونة ''عالمي''، والتي توفر فرصة هامة وفريدة لضمان سماع أصوات المواطنين من قِبَل قادتهم على منبر عالمي. ولا يمكن أن تكون هناك طريقة أفضل لجمع تطلعات الشعوب للعالم الذي يريدونه. كما نثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والقضاء على الأوبئة والحروب والصراعات وإقامة نظام اقتصادي جديد يضمن التوزيع العادل للثروة ويرسخ جسور الثقة بين الشعوب في جميع أنحاء العالم. والتحديان الرئيسيان اللذان لا زالا يواجهان المجتمع الدولي هما:

(أ) كيف يمكننا تحقيق التنمية البشرية الشاملة مع قيامنا أيضاً بضمان حماية الكوكب بحيث لا تتجاوز الإنسانية حدوده الحرجة؟

(ب) كيف يمكننا معالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة؟

السياسات العادلة

إن من المهم في الواقع الاستماع لأصوات الناس، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الفقر، من أجل تمكينهم وتحقيق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي من خلال العمالة الكاملة والعمل اللائق. وتؤكد الأولويات الستة الأولى للناس في جميع أنحاء العالم على الحقيقة الأساسية القائمة على حقوق الإنسان. فنحن نحتاج إلى أن نركز بدرجة أكثر على نوعية الحياة وبدرجة أقل على الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لمدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا ومدير شبكة حلول التنمية المستدامة، جيفري ساكس، هناك الآن ارتفاع في الطلب العالمي لأن تكون السياسة أكثر اتساقا مع ما يهم الناس حقاً لأنهم هم أنفسهم الذين يحددون خصائص رفاههم. ولتحقيق التكامل الاجتماعي بطريقة أفضل، تحتاج الأمم المتحدة لوضع سياسات عادلة، خصوصا في قطاع التجارة والمال.

ووفقا للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، هناك صلة بين الضرائب والجوع. وهو يقترح بأن ضَعْف الضرائب وإزالة القيود يجعلان من الممكن والمربح للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم باستغلال الأراضي الزراعية في العالم النامي بطرق تقوض وتهمش صغار المزارعين المحليين. ويقول بأن الضرائب التي لا يتم جمعها من تلك الشركات تُصْبح أوجه قصور في التمويل تمنع الحكومات في العالم النامي من تمويل وامتلاك وتنفيذ استراتيجيات الأمن الغذائي المتعددة السنوات والمتعدد القطاعات التي ثبت أنها تحد من الجوع. ومن

الحقائق المعروفة أنه بدون نظم سليمة وضرائب عادلة، لا يمكن لبلد أن يلبي احتياجات جميع مواطنيه، وخاصة الشرائح الضعيفة.

العمل اللائق والإدماج الاجتماعي القائم على حقوق الإنسان

هناك الملايين من الناس الذين يكلفون بالعمل في ظروف غير آمنة، ويكسبون أجوراً تقل بكثير عن المتوسط. وليس هذا غير عادل فحسب، ولكنه أيضاً خطِر على حياة أولئك الذين يُجْبرون على العمل في مثل هذه الظروف. وأحد الأمثلة على ذلك هو رنا بلازا في بنغلاديش. فمن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين أن نشهد مثل هذه النهاية المؤسفة لهؤلاء العمال المحرومين الذين يستحقون العمل اللائق والبيئة الآمنة. إن المجتمع الاستهلاكي الذي يتمتع بثمار العمالة الرخيصة التي يقوم بها الآخرون مسؤول جزئياً عن هذا الأمر، في حين لا تستطيع الحكومة ولا صناعة الملابس الجشعة أن تتهربا من المسؤولية الأخلاقية عن الوفيات. وفي أعقاب مأساة رنا بلازا التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢، والتي لقي فيها أكثر من ١١٠ من الأشخاص مصرعهم، علَّقت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع التجاري التفضيلي الذي كانت تمنحه لبنغلاديش، مما أدي في النهاية إلى إطلاق بنغلاديش ومنظمة العمل الدولية لحملة جديدة لسلامة قطاع الملابس ترمي إلى تحسين ظروف العمل بمصانع الملابس. وفي حين قِيل بأن التنفيذ الناجح للحملة سَيَكْفُل ظروف عمل أفضل لعمال الملابس في بنغلاديش، كما سيضمن سلامتهم، فهل ينبغي علينا أن ننتظر حدوث مثل هذه المأساة لنقترح السياسات والقواعد الصحيحة؟

إننا نؤكد مجدداً بأن النهج القائم على حقوق الإنسان هو أمر جوهري لتحقيق أي أهداف إنمائية، ولا سيما تحقيق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحاسب نفسه فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان وتهيئة بيئة مستدامة مواتية عالمية. وفي هذا السياق، فإن توفير المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو الذي تم الالتزام به، هو أمر ضروري. ويشمل ذلك المساءلة المتعلقة بالتزامات التضامن العالمي، سواءً من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية أو آليات أخرى، لضمان أن الحكومات التي تمتلك أقل قدر من الموارد ليست مسؤولة لوحدها عن تحسين حياة مواطنيها الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للاستبعاد.

العدالة بين الجنسين من أجل مستقبل مستدام

وبما أن النساء يُشكِّلن نصف سكان العالم، لذا تلعب المرأة دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والحد من الفقر. وبالرغم من ذلك، فإن أكثر من ثلث النساء

في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لا زلن يعانين من العنف وانعدام الأمن، وهو آفة صارخة بالنسبة للجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة. إن ضمان حقوق الإنسان للنساء والفتيات هو ضرورة حتمية في تحقيق الإدماج الاجتماعي والعمل اللائق، وقبل كل شيء، الكرامة الإنسانية. والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار، هما أمران ضروريان لتحقيق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع.

عدم ترك أي شخص متخلفاً عن الركب

لقد حدد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خمسة تغييرات تحويلية، تتمثل إحداها في الفكرة القائلة بأنه لا ينبغي ترك أحد متخلفاً عن الركب. وفي حين أن هذا هو نهج يستحق الثناء، لكن لا تزال هناك أسئلة حاسمة تتعلق بالتنفيذ. فكيف يمكن للمجتمعات الضعيفة في البلدان النامية أن تحمي حقوقها القانونية في سياق السياسة الاقتصادية الحالية وقوانينها المعقدة؟ وكيف يمكن إيقاف تدفق الأموال غير المشروعة من أفريقيا وغيرها من البلدان النامية وأقل البلدان نموا (وهي تعادل ضعفي أو ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية) وتسخيرها للتنمية الاجتماعية؟ وكيف يمكننا سد ثغرات التهرب من الضرائب، وهي ثغرات في صالح الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية الأخرى، وتقاسم الأرباح مع السكان المحليين الذين تتعرض حياتهم وأراضيهم للخطر؟

إن القوانين الاقتصادية الدولية معقدة وتؤثر على حياة الفئات الضعيفة بطرق مختلفة. وقد أشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن ما بين ٥ تريليون دولار و ٧ تريليون دولار تذهب إلى الملاذات الضريبية. ولهذا التدفق المالي تأثيرات عميقة على الدخل وعلى توزيع الثروات وحقوق الإنسان تطال الناس في جميع أنحاء العالم، حيث تخلق الفرص لفئةٍ قليلةٍ، ولكنها تترك الكثيرين متخلفين. وما لم يتم التصدي لقضايا الاستيلاء على الأراضي والتهرب من الضرائب وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، فلا يمكننا تحقيق هدف عدم ترك أي شخص متخلفاً عن الركب ولا هدف القضاء على الفقر.

وفي هذا السياق، تحث جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية الدول الأعضاء على وضع سياسات عادلة لما يلي:

(أ) حماية المجتمعات التي تكون سبل كسبها للعيش مهددة بسبب التلوث البيئي واستغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية الأخرى وصناعة الصيد التجاري للأسماك على النطاق العالمي؛

(ب) سد جميع الثغرات في النظام الضريبي، وبصفة رئيسية تهرب الشركات عبر الوطنية من دفع الضرائب، ووقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية؛

(ج) تشجيع الحصول على مصادر مبتكرة للتمويل، مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية، التي يمكن أن تحشد موارد إضافية من أجل رفاه أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع؛

(د) منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتمكينهن من تسخير إمكاناتهن البشرية الكاملة، ليس فقط لمصلحتهن ولمصلحة أسرهن، بل أيضاً لتحسين المجتمع ككل؛

(هـ) إلغاء الديون السيادية للبلدان الضعيفة للغاية بحيث يمكنها استخدام تلك الأموال لإعادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية.

الخاتمة

إن المجتمع الدولي هو الجهة الرئيسية في توفير بيئة مواتية تتمتع بسياسات عادلة، بينما يتعين على الحكومات الوطنية أن تقود الطريق من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان في تنفيذ تلك السياسات. كما أن الحركات والشبكات الشعبية المتنامية المكونة من المدافعين عن المجتمعات الضعيفة هي دليل على أن الدول لا تلبي توقعات المواطنين الذين انتخبوهم إلى السلطة. وهناك حاجة ماسة إلى إحداث تغيير في نموذج النظام الاجتماعي والاقتصادي الحالي الذي يسمح بوجود نقيضين، هما: الفقر المدقع والثراء الفاحش. فوجود الفقر المدقع يجبر الدول، من الناحيتين الأخلاقية والدينية، على أن تعمل بالنيابة عن الناس في إطار جدول الأعمال العالمي المستدام، على القيام، على وجه الخصوص، بمعالجة الأثر السلبي للثراء الفاحش الذي يضطهد أكثر الفئات تهميشا في المجتمع.

ملاحظة: تم تأييد هذا البيان من قِبَل المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: المنظمة الكرملية غير الحكومية، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، وجماعة لوريتو، وراهبات مارينول سانت دومينيك، والإرساليات الساليزية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكيتين، ومنظمة يونانيما الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.

إننا نرحب ونقر بالدعوة التي وجهها الأمين العام لتوفير حياة كريمة للجميع (انظر الوثيقة A/68/202). وحتى تتحقق هذه الرؤية، فإن جماعات مثل محامون بلا حدود، والمنظمات الدينية، والمنظمات الدولية الأخرى، ستستمر في المطالبة بالمساءلة الاجتماعية لضمان أن تعمل قواعد الاقتصاد العالمي من أجل الجميع، وليس من أجل الأغنياء والأقوياء فقط.